الأنباء
الاحد 8 يوليو 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

قد تتصدى المحكمة لعدم دستورية المادتين 51 و53 من قانون الجزاء واللتين تعاقبان سائر المشتركين بالجريمة إذا ارتكب أحدهم جريمة غير التي قصدت أصلا

احتمالات حكم «التمييز» اليوم في قضية «دخول المجلس»: تعديل.. إبطال.. أو إلغاء حكم «الاستئناف» أو مد أجل الحكم

عبدالكريم أحمد

المستشار صالح المريشد

تتجه الأنظار السياسية والشعبية اليوم نحو قصر العدل حيث تصدر محكمة التمييز برئاسة المستشار صالح المريشد حكمها بقضية دخول مجلس الأمة وإتلاف محتوياته المتهم فيها 70 مواطنا منهم 3 نواب حاليين وسابقين، وذلك بعدما قررت الجلسة الماضية مد أجل الحكم بها إلى اليوم مع احتمال مد الاجل للمرة الثانية.

وهناك عدة فرضيات واحتمالات بشأن الحكم المرتقب، فقد لا تتصدى المحكمة لطعون النيابة ولا لطعون المتهمين وتقضي برفضها وتؤيد الحكم الاستئنافي بالقضية باعتبارها للمحكمة الحق إما ببطلان حكم الاستئناف أو إلغائه أو تعديله.

وقد تقضي المحكمة ببطلان الحكم الاستئنافي إذا ما رأت أنه أخل بحقوق المتهمين بتفويته حقهم بسماع شهود النفي لثلاثة طاعنين وعدم إعلان 3 آخرين إعلانا صحيحا، وهنا ستعيد القضية إلى محكمة الاستئناف لتحاكمهم من جديد محاكمة قانونية تؤمن لهم فيها ضمانات حق الدفاع. وقد تقضي بإلغاء الحكم الاستئنافي وبتأييد حكم محكمة قانون.

أما إذا قررت المحكمة التصدي لطعون النيابة والمتهمين، فالقانون يخول لها أن تنصب نفسها كمحكمة موضوع، وفي هذه الحالة فإن أن تعدل عقوبات المتهمين أو بعضهم خاصة من تحصلوا على أكثر من عقوبة عن تهم عدة خاصة أن نيابة التمييز رأت أن الحكم المطعون فيه قد تضمن خطأ قانونيا بتوقيع عقوبات مستقلة عن الجرائم المرتبطة حيث رأت أن محكمة الاستئناف قد أخطأت بعدم تطبيق المادة 84 من قانون الجزاء لوجود ارتباط بين التهمة الواردة بالبند أولا وجميع التهم الأخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة مما كان يقتضي الاكتفاء بتوقيع عقوبة أصلية واحدة عن التهم جميعا وهي عقوبة الجريمة الأشد.

ومن ضمن التعديلات المحتملة أن تقضي المحكمة بما أوصت به نيابة التمييز بعدم قبول الطعن المقدم من 4 طاعنين لم يقوم محاموهم بتقديم توكيلاتهم، وبإسقاط وعدم قبول طعون آخرين إذا تبين أنهم لم يتقدموا لتنفيذ حكم الاستئناف قبل جلسة نظر طعونهم.

وقد تستند المحكمة إلى المادة 81 من قانون الجزاء بعقاب المتهمين أو بعضهم وهي أن تقرر الامتناع عن النطق بعقابهم وتكلفهم بتقديم تعهد بكفالة أو بغير كفالة يلتزمون فيها بالمحافظة على حسن السلوك حسب المدة التي تحددها على ألا تجاوز سنتين، وقد تتصدى المحكمة من تلقاء نفسها لعدم دستورية نصي المادتين 51 و53 من قانون الجزاء واللذين يعاقبان سائر المشتركين بالجريمة إذا ارتكب أحدهم جريمة غير التي قصدت أصلا، وذلك إذا رأت أن النصين يخالفان المادة 33 من الدستور والتي تنص على أن العقوبة شخصية ما يفهم منه أن المشترك بالجريمة لا يجب أن يعاقب على جريمة اقترفها شريكه. جدير بالذكر أن محكمة الاستئناف قد قضت أواخر شهر نوفمبر العام الماضي بإدانة 67 متهما بينهم نواب سابقون وناشطون سياسيون ومواطنون بعقوبات متفاوتة من سنة إلى 5 و7 و9 سنوات عن تهم عدة وببراءة اثنين وانقضاء الدعوى الجزائية قبل النائب الأسبق فلاح الصواغ لوفاته.

فهاد: ثقتنا بانتصار محكمة التمييز لميزان الحق والعدالة في قضية «دخول المجلس»

أعرب النائب عبدالله فهاد عن أمله وثقته بانتصار محكمة التمييز اليوم لميزان الحق والعدالة لدى النطق بالحكم في قضية «دخول مجلس الأمة»، حتى نطوي هذا الملف نهائيا.

وأضاف في تصريح إلى الصحافيين ان ميزان الحق والعدل هو ما نتوسم في أن تركن إليه محكمة التمييز اليوم، فهي أملنا بعد الله سبحانه وتعالى، مؤكدا ان كل الآمال والقلوب متعلقة بالله أولا ثم بحكم البراءة للشباب الذين ينتمون إلى 70 عائلة كريمة من عوائل الكويت.

عبدالله فهاد

وشدد على طي هذا الملف في ظل ظروف إقليمية ملتهبة للغاية وتحديات إقليمية وعالمية تتطلب تعزيز الجبهة الداخلية والاستقرار السياسي واستقطاب الجميع بآرائهم السياسية في الكويت الجديدة التي نتطلع إليها، كويت الحرية والتسامح والديمقراطية الحقيقية والرأي الآخر بعيدا عن الانتقام السياسي.

وقال ان مما لا شك فيه ان هذه القضية طال أمدها وطغى عليها الجانب السياسي، ومما لا شك فيه ايضا أن وطنية الشباب وإخلاصهم في هذه القضية لا يشكك فيه أحد، مشيرا إلى أن القضية برمتها عبارة عن حادث عرضي غير مخطط له وأتى في أجواء سياسية الكل يعرفها بهدف الاعتراض على الأداء الحكومي في ذلك الوقت وعلى نواب استفادوا من رشاوى في حقبة سياسية فاسدة اعترض عليها هؤلاء الشباب الوطنيون ولم يقوموا بأي أعمال تخريبية لا يرددها إلا من كان في قلبه مرض أو تزلف للسلطة.

وأشار إلى أن الحكم الابتدائي جاء بالبراءة ثم جاء حكم الاستئناف الذي رأى قانونيون أنه حكم قاس وهذا ما دعمته نيابة محكمة التمييز ببطلان حكم الاستئناف وهو ما يستحقه الشباب الوطني.

احتمالات حكم التمييز بقضية دخول المجلس

الحكم بالدعوى								
التصدي للطعون							عدم التصدي للطعون	مد أجل الحكم بالدعوى
تعديل حكم الاستئناف (المحكمة تنصب نفسها كمحكمة قانون وموضوع)					إبطال حكم الاستئناف	إلغاء حكم الاستئناف	رفض الطعون لصحة حكم الاستئناف وعدم خطئه بتطبيق القانون	تأجيل الحكم بالطعون إلى تاريخ لاحق تحدده المحكمة
تخفيض حبس	الامتناع عن النطق بالعقاب	وقف تنفيذ الحكم	عدم قبول طعون	إسقاط طعون	عدم دستورية	الإخلال بحقوق متهمين	تأييد حكم أول درجة ببراءة المتهمين	
الاكتفاء بتوقيع عقوبة الجريمة الأشد للمتهمين أو بعضهم	إلزام متهمين بتعهد بعدم العودة إلى الإجرام	للمتهمين المدانين بالحبس سنتين وأقل مع إلزامهم بتعهد بعدم العودة إلى الإجرام	لـ 4 متهمين إذا تم التأكد من عدم تقديم توكيلاتهم	لمن لم يقوموا بتنفيذ حكم الاستئناف قبل جلسة نظر طعونهم أمام محكمة التمييز	الحكم بعدم دستورية معاقبة المشتركين في الجريمة إذا ارتكب أحدهم جريمة غير التي قصدت أصلا	إعادة محاكمة المتهمين من جديد أمام محكمة الاستئناف بمحاكمة قانونية تؤمن لهم فيها الضمانات الضرورية			
	اعتبر الحكم كأن لم يكن إذا انقضت المدة دون أن يخلوا بشروط التعهد	اعتبر الحكم كأن لم يكن إذا انقضت المدة دون أن يصدر حكم بإلغاء وقف التنفيذ						

العدساني لوزير الصحة: ما الفترة الزمنية المتوقعة لإنجاز المشاريع؟

رياض العدساني

وجه النائب رياض العدساني سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح جاء فيه: أنشئت وزارة الصحة طبقا للمرسوم الصادر بتاريخ 1978/2/16 وتسعى الوزارة إلى تطوير وتحسين مستوى الخدمات الصحية وتوفير الرعاية الصحية للمواطن والوافد على حد سواء، الإشراف على المنشآت والمؤسسات التي تمارس نشاطا يتعلق بالصحة العامة وعلى العاملين في مجال الخدمات الصحية، الإشراف على الشؤون المتعلقة بتداول المستحضرات الصيدلانية والمعدات الطبية.

أرفق لكم جدولا أوضح فيه المشاريع الصحية المدرجة ضمن ميزانية وزارة الأشغال العامة للسنة المالية 2019/2018

	اسم المشروع	اعتمادات السنة المالية 2019/2018	التكلفة الكلية للمشروع	المنصرف الفعلي حتى 2017/3/31	نسبة المنجز ٪
1	مستشفى جابر الأحمد (جنوب السرة)	0	322,885,000	309,107,067	٪96.
2	المقر الدائم لمعهد الكويت للاختصاصات الطبية	0	21,200,000	18,091,985	٪85
3	مستشفى الولادة الجديد	45,000,000	225,146,000	98,000	٪0,04
4	مستشفى الأطفال الجديد	1,000,000	31,000,000	1,097,875	٪4
	الإجمالي	46,000,000	600,231,000	328,394,927	٪55

أرفق لكم جدولا أوضح فيه المشاريع الصحية المدرجة ضمن ميزانية وزارة الصحة للسنة المالية 2019/2018

	اسم المشروع	اعتمادات السنة المالية 2019/2018	التكلفة الكلية للمشروع	المنصرف الفعلي حتى 2017/3/31	نسبة المنجز ٪
1	مبنى إدارة الخدمات التمريضية بمنطقة الصباح الطبية	500,000	1,700,000	21,269	٪1
2	مواقف سيارات متعددة الأدوار ومكاتب إدارية بالمبنى الجديد بمستشفى الرازي	200,000	1,000,000	0	٪0
3	مبنى جديد بمستشفى ابن سينا	200,000	1,000,000	0	٪0
4	مبنى جديد بمستشفى الأميري	28,400,000	102,369,000	47,077,874	٪46
5	مبنى جديد بمركز الكويت للسرطان	35,000,000	176,505,000	26,267,684	٪15
6	مستشفى الصباح الجديد	54,000,000	179,250,000	40,154,963	٪22
7	مبان جديدة بمستشفى الفروانية	53,000,000	265,100,000	61,740,142	٪23
8	مبانٍ جديدة بمستشفى العدان	30,000,000	232,125,000	19,364,795	٪8
9	مبنى جديد بمستشفى الأمراض السارية	16,200,000	56,000,000	10,884,238	٪19
10	مبنى مختبرات إدارة تسجيل ومراقبة الأدوية الطبية والنباتية	580,000	2,260,000	1,579,563	٪70
11	مبنى مركز الإسعاف الرئيسي بمستشفى الجهراء	560,000	753,000	119,637	٪16
12	مركز الفروانية الصحي التخصصي	1,100,000	2,000,000	123,076	٪6
13	مبنى ملحق لمركز بنيد القار التخصصي لطب الأسنان	0	60,000	52,433	٪87
14	عدد (7) مراكز إسعاف بمناطق مختلفة	17,000	1,840,000	792,969	٪43
15	مبنى لتوسعة حوادث مستشفى العدان	1,800,000	3,250,000	67,204	٪2
16	مركز صحي تخصصي حولي والنقرة	0	60,000	54,600	٪91
17	مبنى السجلات الطبية بمستشفى الأمراض الصدرية	410,000	760,000	342,140	٪45
18	مبنى الغسيل المركزي بمنطقة الصباح الطبية	1,435,000	1,735,000	48,905	٪3
19	مركز صحي تخصصي بمنطقة جليب الشويخ الجنوبي	35,000	60,000	6,195	٪10
20	مركز صحي تخصصي بمنطقة سلوى	1,750,000	2,520,000	60,007	٪2
21	مركز صحي تخصصي بمنطقة غرناطة	0	30,000	24,852	٪83
22	مركز حولي الجنوبي الصحي التخصصي	25,000	70,000	37,800	٪54
23	مركز العبدلي الصحي	18,000	30,000	9,558	٪32
24	مركز كبد الصحي	0	50,000	12,570	٪25
25	مركز الوفرة الصحي	0	60,000	20,000	٪33
26	مبنى الأشعة بمستشفى مبارك الكبير	0	60,000	19,250	٪32
27	مبنى الهنجر ومركز التدريب ومهبط الطائرات العمودية للإسعاف الجوي	0	4,525,000	4,034,989	٪89
28	مستشفى مدينة صباح الأحمد السكنية	200,000	500,000	0	٪0
29	مركز تخصصي لطب الأسنان بالمرقاب	20,000	50,000	0	٪0
30	محرقة للتخلص السليم من النفايات الاكلينيكية (المرحلة الثانية)	0	200,000	0	٪0
31	مبنى مواقف سيارات متعدد الأدوار بمستشفى مبارك الكبير	1,000,000	3,471,000	0	٪0
32	مركز الفنطاس الصحي التخصصي	900,000	2,519,000	12,448	٪0
33	إدارة تصميم وتنفيذ مشاريع وزارة الصحة	100,000	1,000,000	0	٪0
34	مستشفى الطب الطبيعي	50,000	500,000	0	٪0
	الإجمالي	227,500,000	1,043,412,000	212,929,161	٪20

نص السؤال: يرجى تزويدي بالفترة الزمنية المتوقعة لإنجاز المشاريع أو تسلمها بشكل رسمي وتشغيلها بالإضافة إلى استقبال المرضى والمراجعين.

المطيري يقترح إنشاء لجنة عليا لرعاية المواهب الشابة وتنميتها

تقدم النائب ماجد المطيري باقتراح برغبة لإنشاء لجنة عليا لرعاية المواهب الشابة وتنميتها.

وقال المطيري في اقتراحه: نظرا لحاجة المواهب الشابة للرعاية والاهتمام لمتابعة إبداعها وتفوقها في جميع المجالات ولرفع اسم الكويت عاليا في المحافل الدولية والعربية، أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إنشاء لجنة عليا تشرف عليها وزارة التربية والتعليم العالي والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والمركز العلمي، تكون مهمتها استقبال المواهب الشابة من مخترعين ومميزين لاختبار النخبة منهم لرعايتهم والإنفاق عليهم ومتابعة تنمية مواهبهم.

ماجد المطيري

الخضير: إنشاء فرع لبنك الدم في مدينة صباح الأحمد السكنية

تقدم النائب حمود الخضير باقتراح برغبة لإنشاء فرع لبنك الدم في مدينة صباح الأحمد السكنية.

وقال الخضير في اقتراحه: نظرا لضرورة توفير الدم وأهميته لإجراء العمليات المستعجلة والطارئة في المستشفيات، وتسهيلا على المتبرعين من المواطنين والمقيمين خاصة أنه لا يوجد في مدينة صباح الأحمد السكنية فرع لبنك الدم، أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إنشاء فرع لبنك الدم في مدينة صباح الأحمد السكنية وتزويده بكل المعدات والكوادر اللازمة لإتمام عملية التبرع ونقل الدم للمستشفيات بأحدث الأجهزة.

حمود الخضير

الصالح يسأل الجبري عن التحقيق في إساءات لمكونات المجتمع في احد المسلسلات

وجه النائب خليل الصالح سؤالا إلى وزير الإعلام محمد الجبري قال في مقدمته: لقد شهدت إحدى حلقات مسلسل «بلوك غشمرة» الذي يعرض على تلفزيون الكويت سخرية واستهزاء غير مقبولين بطائفة تشكل مكونا من مكونات المجتمع الكويتي، الأمر الذي فجر موجة من الغضب على وسائل التواصل الاجتماعي يجب أن تكون وصلت إلى مسامع وزارة الإعلام!

ولما كان تلفزيون الكويت هو اللسان الرسمي للدولة، وعرض مثل هذه الأعمال التي تنال من وحدة المجتمع، وتسفه من المعتقدات، تحمل مسؤولية جسيمة على وزير الإعلام، يرجى إفادتي بالآتي:

1ـ هل فتحت الوزارة تحقيقا في ما تضمنه مسلسل بلوك غشمرة من إساءات بالغة إلى مكون من مكونات المجتمع؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فما هي نتائج التحقيق؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما أسباب عدم فتح تحقيق في الموضوع؟

2ـ ما مدى خضوع المسلسلات التي تعرض على تلفزيون الكويت للرقابة وتحديدا مسلسل بلوك غشمرة؟ وهل أجازت الوزارة ما ورد في حلقاته؟ وهل هناك تقارير رسمية تفيد بالمضامين التي يتطرق إليها قبل عرضه؟ يرجى دعم الإجابة بالمستندات.

خليل الصالح